

Distr.: General
27 June 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثالثة والسبعون

جنيف، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز

بلغت النفقات الإجمالية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٣٩,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، أي بنسبة أعلى بمقدار ٢ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٤. وازدادت النفقات الهادفة إلى دعم أقل البلدان نمواً بنسبة ٢٣ في المائة لتبلغ رقماً قياسياً قدره ١٨,٩ مليون دولار. واحتفظ النظام الآلي للبيانات (ASYCUDA) الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS) بمركزيهما كأكثر نشاطين من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد واستأثرا بنسبة ٥٧ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٥.

وبلغ مجموع المساهمات في الصناديق الائتمانية للأونكتاد ٣٤,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٥، أي بنسبة تقل بمقدار ١٢ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٤. وخفضت البلدان المتقدمة والمفوضية الأوروبية إلى حد كبير المساهمات التي تقدمها إلى الأونكتاد. وعلى النقيض من ذلك، استمر الاتجاه التصاعدي للمساهمات المقدمة من البلدان النامية فبلغت رقماً قياسياً قدره ١٧,٦ مليون دولار. ومثلت مساهمات البلدان النامية، للمرة الأولى في العقود الماضية، أكثر من نصف المساهمات التي تلقتها الصناديق الاستثمارية للأونكتاد.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-10810(A)



* 1 6 1 0 8 1 0 *

وعلى الرغم من ازدياد طلب البلدان النامية على المساعدة التقنية للأونكتاد، لا يزال الأونكتاد غير قادر على تلبية جميع الطلبات بسبب القيود المتعلقة بالتمويل. وتقدر المنظمة أن النقص في التمويل قد يصل إلى ٣٧,٢ مليون دولار إذا أُريد تلبية جميع الطلبات الواردة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وسيصبح نقص التمويل أكثر حدة أيضاً عندما يتزامن تزايد طلب البلدان النامية للمساعدة التقنية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة مع نقص التمويل المقدم من الجهات المانحة التقليدية إلى الأونكتاد. وبغية سد فجوة التمويل التي يُتوقع أن تتسع في السنوات المقبلة ومساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف، يحث الأونكتاد الجهات المانحة التقليدية والناشئة على زيادة مساهماتها المالية المقدمة إليه.

واتخذ الأونكتاد خطوات لزيادة تحسين هيكل وأداء التعاون التقني كي يضمن نجاعة استخدام وإنفاق الأموال. وبوجه خاص، نشرت الأمانة مجموعة أدوات الأونكتاد UNCTAD Toolbox وأنشأت خاصية جديدة تُسمى "تعرف على المستفيدين" في الموقع الشبكي للأونكتاد، وأدارت قاعدة بيانات للطلبات الرسمية المتعلقة بالتعاون التقني للأونكتاد، واقترحت آلية تمويل جديدة لسد فجوة التمويل. ويُتوقع أن توفر هذه المبادرات الجديدة للجهات المانحة والبلدان المستفيدة فهماً أفضل للعرض والطلب في مجال التعاون التقني للأونكتاد وتأثيره. وفي عام ٢٠١٦، سُنشأ على نطاق المنظمة إطار إدارة قائمة على النتائج لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج في مجال تصميم وتنفيذ المشاريع وزيادة دعم التقييم والتعلم.

مقدمة

- ١- أُعد هذا التقرير لكي ييسر لمجلس التجارة والتنمية استعراضه السنوي لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.
- ٢- وسيُقدم هذا التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لغرض استعراضها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرا وفي سلسلة من المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥^(١). ويوصي مجلس التجارة والتنمية، في هذه المقررات، بإيجاد تفاعل أكثر تنظيمياً بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمنحة المحتملة في إطار الفرقة العاملة التي تشكل الآلية الرئيسية للتشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني.
- ٣- وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٧، استمر خلال عام ٢٠١٥ اتباع نهج المسار المزدوج في نطاق وتركيز أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، عن طريق تقديم الخدمات التالية:
- (أ) خدمات المساعدة التقنية إلى البلدان والمناطق المستفيدة عن طريق تنفيذ مشاريع على الصعيد الأقاليمي والإقليمي والقطري، ممولة من الصناديق الائتمانية ومن الميزانية العادية للأمم المتحدة؛
- (ب) خدمات الدعم على الصعيد القطري في إطار إصلاح أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية ونهج "توحيد الأداء".
- ٤- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل الأونكتاد الدعوة إلى دمج الوكالات غير المقيمة في أطر أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دمجاً فعالاً على الصعيد القطري، وكذلك زيادة التأكيد على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة.

أولاً- مصادر تمويل التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد

- ٥- تُموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من المصدرين الرئيسيين التاليين:
- (أ) مساهمات الصناديق الائتمانية، وتعني المساهمات الطوعية التي تقدمهافرادى الحكومات، والمفوضية الأوروبية، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، والجهات المانحة في القطاعين الخاص والعام إلى الصناديق الائتمانية للأونكتاد؛
- (ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

(١) المقررات ٤٩٥(د-٥٥) لعام ٢٠٠٨، و٤٩٨(د-٥٦) لعام ٢٠٠٩، و٥٠٤(د-٥٧) لعام ٢٠١٠، و٥١٠(د-٥٨) لعام ٢٠١١، و٥١٥(د-٥٩) لعام ٢٠١٢، و٥٢٠(د-٦٠) لعام ٢٠١٣، و٥٢٣(د-٦١) لعام ٢٠١٤.

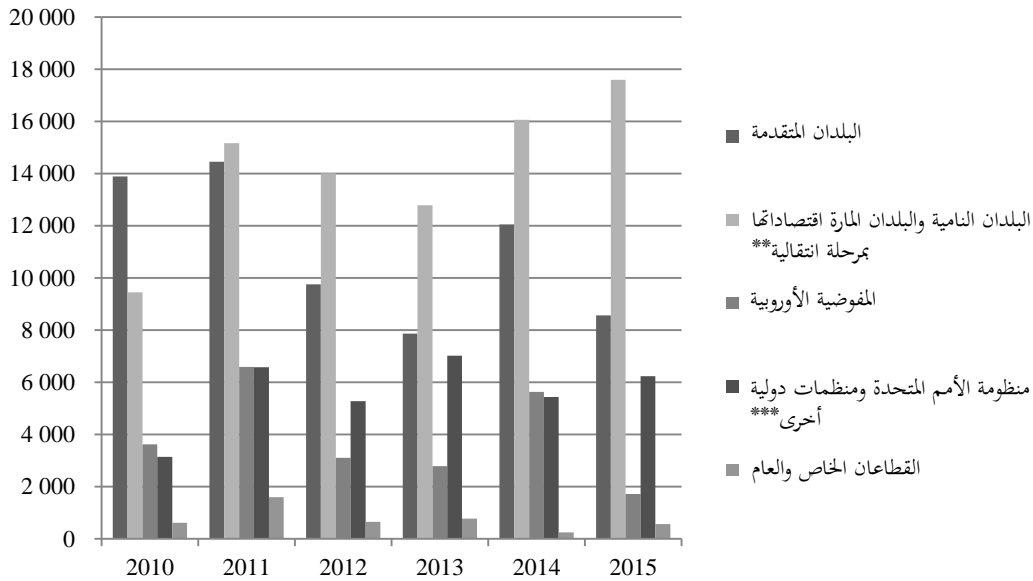
ألف - مساهمات الصناديق الاستثمارية

٦- إن المساهمات الطوعية الإجمالية التي تُقدم إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد لا يمكن التنبؤ بها، وتخصص لأنشطة محددة، وتخضع لتقلبات حادة بين سنة وأخرى. وفي عام ٢٠١٥، بلغ مجموع المساهمات في الصناديق الاستثمارية ٣٤,٧ مليون دولار، أي بنسبة تقل ١٢ في المائة عن عام ٢٠١٤. ويعزى انخفاض المساهمات في الصناديق الاستثمارية في عام ٢٠١٥ إلى الانخفاض الكبير في مساهمات البلدان المتقدمة والمفوضية الأوروبية (الشكل ١).

الشكل ١

مصادر المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠١٥-٢٠١٠

(بآلاف الدولارات)



ملاحظة: المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد لعام ٢٠١٠ لا تشمل مساهمات الأطراف الثالثة لتقاسم التكاليف عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

* لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين.

** الجزء الأكبر من الأنشطة المنفذة في البلدان التي قدمت المساهمات يُمول ذاتياً من عائدات القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية.

*** للاطلاع على التفاصيل، انظر المرفق الثاني، الجدول ١١ (TD/B/WP/279/Add.2).

٧- وفي عام ٢٠١٥، بلغ مجموع مساهمات البلدان المتقدمة ٨,٦ مليون دولار، ما يمثل نقصاناً بنسبة ٢٩ في المائة عن عام ٢٠١٤. ويُعد هذا المستوى ثاني أخفض مستوى لمساهمات البلدان المتقدمة خلال العقد الأخير، وهو أعلى من مستوى عام ٢٠١٣ فقط. ونتيجةً لذلك، هبط نصيب مساهماتها الإجمالية من ٣٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ (الشكل ٢). ويُعزى الانخفاض الكبير في المساهمات التي تقدمها البلدان المتقدمة إلى الأونكتاد، بالدرجة الأولى، إلى انخفاض المساهمات المقدمة من السويد والنرويج وألمانيا، وهي أهم ثلاثة بلدان متقدمة مانحة للأونكتاد في عام ٢٠١٤، إذ زادت هذه البلدان إلى حد كبير مساعدتها الإنمائية الرسمية لتلبية تكاليف اللاجئين الداخليين في عام ٢٠١٥^(٢). وعلى الرغم من الانخفاض الإجمالي في المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة إلى الأونكتاد في عام ٢٠١٥، واصلت بعض البلدان المانحة الرئيسية زيادة مساهماتها إلى الأونكتاد وهذه البلدان هي سويسرا بنسبة ٦٥ في المائة، وهولندا بنسبة ٢٦ في المائة، وفنلندا بنسبة ٧ في المائة.

٨- وفي عام ٢٠١٥ أيضاً، ساهم ١١ بلداً متقدماً في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، مقارنة بـ ١٠ بلدان في عام ٢٠١٤. وتصدّرت سويسرا قائمة هذه البلدان، إذ بلغت مساهمتها ١,٧ مليون دولار، أو ما يقرب من ٢٠ في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة. وأتت بعدها فنلندا وهولندا وألمانيا والسويد والنرويج. والبلدان المتقدمة الستة التي قدمت المساهمات الأكبر في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في فترة السنوات الأربع من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، مرتبة حسب المساهمات التراكمية، هي السويد وسويسرا والنرويج وألمانيا وفنلندا وهولندا. وهذه البلدان المانحة الأوروبية شكّلت معاً نسبة ٨٨ في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة خلال تلك الفترة. وفي عام ٢٠١٥، وجهت البلدان المتقدمة المانحة مساهماتها أساساً نحو تسهيل الاستثمار، وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وإدارة الديون (نظام إدارة الديون والتحليل المالي)، وقضايا العولمة واستراتيجيات التنمية، والنقل وتيسير التجارة، وبيئة التجارة والتنمية، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من أجل التنمية، وقدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات.

٩- وفي عام ٢٠١٥، استمر الاتجاه التصاعدي لمساهمات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبلغت رقماً قياسياً قدره ١٧,٦ مليون دولار، أي بزيادة بنسبة ٩,٥ في المائة عن عام ٢٠١٤، وشكّلت أكثر من ضعف مساهمات البلدان المتقدمة. ومثّلت مساهمات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للمرة الأولى في العقدين الماضيين، نسبة ٥٠,٧ في المائة من المساهمات التي تلقتها الصناديق الاستثمارية للأونكتاد (الشكل ٢). وبلغ مجموع البلدان النامية التي ساهمت في الصناديق الاستثمارية

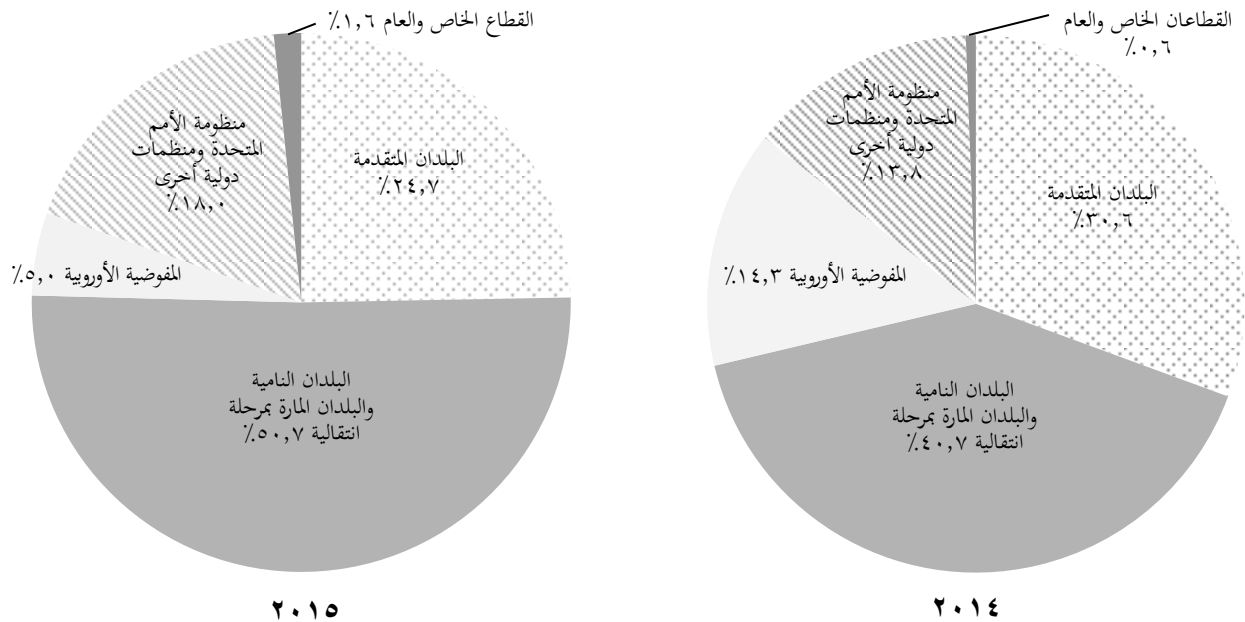
(٢) وفقاً للبيانات الأولية عن المساعدة الإنمائية الرسمية التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتفع نصيب تكاليف اللاجئين الداخليين في صافي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من ١٧,٦ في المائة إلى ٣٣,٨ في المائة فيما يتعلق بالسويد، ومن ٥,٥ في المائة إلى ١٠,٨ في المائة فيما يتعلق بالنرويج، ومن ١,٠ في المائة إلى ١٦,٨ في المائة فيما يتعلق بألمانيا.

للأونكتاد ٧١ بلداً في عام ٢٠١٥. ومثلت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبلدان آسيا والمحيط الهادئ، وبلدان أفريقيا ٧,٨ في المائة، و٢٧,٧ في المائة و٦٣,٦ في المائة، على التوالي، من مجموع مساهمات البلدان النامية^(٣). ومعظم المساهمات المقدمة من البلدان النامية مخصصة لأنشطة تجاري في نفس هذه البلدان وممولة بقروض أو هبات من مؤسسات مالية دولية، وذلك لتنفيذ برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، بالدرجة الأولى. ومثل هذان البرنامجان معاً نسبة ٦٨ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثنائية للأونكتاد في عام ٢٠١٥.

الشكل ٢

مشأ المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثنائية، ٢٠١٤-٢٠١٥

(بالنسبة المئوية من مجموع المساهمات)



١٠- ومن بين الجهات المانحة المتعددة الأطراف والعامه، لا تزال المفوضية الأوروبية أكبر مساهم (١,٧ مليون دولار) في الأنشطة التنفيذية للأونكتاد^(٤) على الرغم من انخفاض الحاد الذي سجلته مساهماتها في الصناديق الاستثنائية للأونكتاد في عام ٢٠١٥ والذي بلغ نسبة ٦٩ في المائة، مقارنةً بعام ٢٠١٤. ويرجع ذلك جزئياً إلى المفاوضات الجارية بشأن القضايا التقنية بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، التي أعاققت توقيع اتفاقات مساهمة جديدة. وأدى انخفاض مساهمات المفوضية الأوروبية إلى تقلص كبير في نصيبها من مجموع

(٣) الصين والهند هما البلدان الوحيدان بين بلدان "البريكس" (البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) اللذان قدما مساهمات في عام ٢٠١٥. فساهمت الصين بمبلغ ٤١٨ ٧٢٥ دولاراً، والهند بمبلغ ٥٢ ٥٠٠ دولار.

(٤) الجهات المانحة المتعددة الأطراف لا تشمل المنظمات التي تتشكل منها منظومة الأمم المتحدة.

المساهمات، من ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وكانت مساهمات المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٥ موجهة أساساً نحو تيسير الاستثمارات وتيسير النقل والتجارة. ومثلت المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاً نسبة ٢٢ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد.

١١- وازدادت المساهمات المقدمة من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من ٥,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، ومثلت زهاء ١٨ في المائة من مجموع المساهمات. ويشمل ذلك، بوجه خاص، المساهمات المقدمة من المصادر التالية:

(أ) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - لتنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية في إدارة الجمارك الأفغانية وتعزيز القدرات الإنتاجية والتجارية لبنين ضمن الإطار المتكامل المعزز؛

(ب) منظمة TradeMark East Africa - لدعم تطوير النظام الوطني للنافذة الواحدة الإلكترونية في أوغندا؛

(ج) مساهمات تلقاها الأونكتاد - لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية (انظر الفقرة جيم من هذه الوثيقة).

١٢- وبلغت مساهمة القطاعين الخاص والعام ٠,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ما يشكل ١,٦ في المائة من مجموع المساهمات، مقارنةً بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٤.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١٣- في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، تدرج الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار كل من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، في البابين ٢٣ و ٣٥ على التوالي.

١٤- وفي عام ٢٠١٥، بلغ مجموع نفقات الأونكتاد في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية ٤,١ ملايين دولار، ما يمثل ١٠,٣ في المائة من النفقات الإجمالية، وزيادة بنسبة ٤٦ في المائة عن العام السابق (انظر الجدولين ١ و ٨ من الوثيقة (TD/B/WP/279/Add.2).

١٥- وتوجّه الموارد المخصصة في برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني - الباب ٢٣ - للخدمات الاستشارية والتدريب. وفي عام ٢٠١٥، بلغت النفقات المدرجة تحت هذا الباب ١,٣ مليون دولار، مقارنةً بـ ٠,٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وكما كان الحال في الماضي، استُخدمت أساساً موارد البرنامج العادي للتعاون التقني المخصصة للتدريب لتمويل أنشطة التدريب التي يضطلع بها الأونكتاد بشأن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي تماشياً مع الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386) المعتمدة في الدورة العاشرة للأونكتاد عام ٢٠٠٠.

١٦- ومنذ أن أنشأت الجمعية العامة حساب التنمية - الباب ٣٥ - في عام ١٩٩٩، تزايدت أهمية هذا الحساب في تمويل مشاريع بناء قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية من خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وتضطلع ١٠ كيانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، بتنفيذ المشاريع في إطار شرائح تدوم كل منها فترة تتراوح ما بين ثلاث وأربع سنوات.

١٧- وفي عام ٢٠١٥، نفذ الأونكتاد ٢٣ مشروعاً في إطار الشرائح السابعة والثامنة والتاسعة، بنفقات إجمالية بلغت ٢,٨ مليون دولار (للتطلاع على معلومات مفصلة، انظر TD/B/WP/279/Add.2، الجدول ٨). وبالمقارنة بعام ٢٠١٤، ازداد مجموع النفقات في إطار حساب التنمية بنسبة ٤٣ في المائة، وازداد عدد المشاريع المنفذة بمقدار أربعة أمثال. وشملت هذه المشاريع طائفة واسعة من أنشطة الأونكتاد، منها التجارة، والاستثمار وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا، وإدارة الديون، والعملة والتنمية، وتيسير النقل والتجارة، والسلع الأساسية، والقدرات الإنتاجية، ودمج التجارة في التنمية في أقل البلدان نمواً. وأديرت بعض منتجات التعاون التقني الجديدة ذات الأفكار والمنهجيات الابتكارية بواسطة مشاريع حساب التنمية، مثل برنامج التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية والاستعراضات الوطنية للصادرات "الخضراء".

١٨- وأقرت، في إطار الشريحة العاشرة لحساب التنمية، خمسة مشاريع للأونكتاد، تبلغ ميزانيتها الإجمالية ٢,٩ مليون دولار. وجرت، أو تجري، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مراجعة وثائق المشاريع. وخُصصت ميزانية ثلاثة من المشاريع الخمسة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦. ومواضيع هذه المشاريع الثلاثة، التي ستنفذ من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩ هي التالية:

(أ) مؤشرات لوضع معايير مرجعية للقدرات الإنتاجية لغرض وضع سياسات قائمة على الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية؛

(ب) التجارة غير الرسمية العابرة للحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛

(ج) تحسين القيمة المضافة للمنتجات الثانوية للقطن.

جيم - المساهمات المقدمة من شركاء محددتين ومن الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة من أجل دعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية

١٩- أصبحت المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية^(٥)، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ خلال الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، آلية أساسية لضمان معالجة قضايا التجارة والتنمية معالجة فعالة من خلال عملية متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تُعرف باسم "توحيد الأداء".

(٥) http://unctad.org/en/Pages/TC/TC_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx (accessed 16 June 2016)

وهذه المجموعة، التي يتولى قيادتها الأونكتاد، مؤلفة من ١٥ وكالة مقيمة وغير مقيمة من منظومة الأمم المتحدة ذات ولايات وخبرة في قطاعي التجارة الدولية والقطاع الإنتاجي. وفي سياق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تساهم المجموعة مساهمة مباشرة في إصلاح الأمم المتحدة بتنسيق مشاركتها في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي البلدان التي تعتمد نهج "توحيد الأداء" من أجل زيادة التأثير على الصعيد القطري.

٢٠- وآلية الإصلاح الرامي إلى تأمين الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة والمتمثلة في نهج "توحيد الأداء" هي آلية مرنة وناجعة لضمان تمويل يمكن التنبؤ به لتحقيق الأولويات الوطنية والعالمية. وتماشياً مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (٢٠٠٥)، وخطة عمل أكرا (٢٠٠٨) (http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf, accessed 15 June 2016)، تستند أهلية اعتماد آليات تمويل "توحيد الأداء" إلى المتطلبات التالية:

(أ) التساوق مع الأولويات الوطنية؛

(ب) المواءمة والتنسيق عن طريق التعاون فيما بين الوكالات؛

(ج) الشراكات الفعالة والجامعة؛

(د) إنجاز النتائج الإنمائية والمساءلة المتبادلة.

٢١- ويجري تكييف آليات تمويل "توحيد الأداء" تحت قيادة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وهي متاحة للبلدان كافة، وتهدف إلى دعم البرامج المشتركة المنفذة من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والطرائق المماثلة المشتركة بين الوكالات والقائمة على الصعيدين القطري والإقليمي.

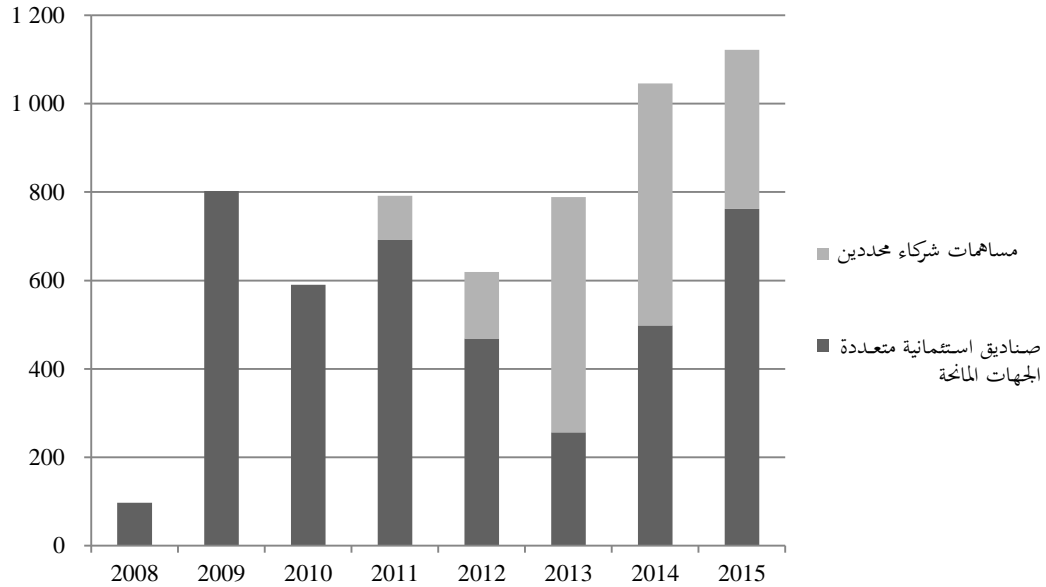
٢٢- وفي عام ٢٠١٥، زاد الأونكتاد إمكانية وصوله إلى آليات تمويل "توحيد الأداء"، ومثل هذا التمويل مجموعاً قدره ١,١ مليون دولار وأكد الاتجاه الإيجابي السائد منذ عام ٢٠١٣ (الشكل ٣).

الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة

٢٣- تُنشأ الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة من خلال هيكل إدارة متعدد الطبقات يشمل ممثلي منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وتضطلع هذه الصناديق، بما فيها صندوق "وحدة عمل الأمم المتحدة"، بدور حافز في التعبئة الفعالة للموارد على الصعيد القطري. وهي تكمل، من خلال إطار مالي يتسم بالانفتاح والشفافية، موارد فرادى الوكالات، وتفضي إلى تنمية القدرات المستدامة والطويلة الأجل.

٢٤- وفي عام ٢٠١٥، تلقى الأونكتاد مخصصات من الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة مبلغها الإجمالي ١٥٢ ٧٦٢ دولاراً، وتشمل مساهمات من صناديق "وحدة عمل الأمم المتحدة" المخصصة لرواندا (٦٦٧ ٢٩٦ دولاراً) وجمهورية تنزانيا المتحدة (٥٣٥ ٣٦١ دولاراً) وكابو فيردي (٩٥٠ ١٠٣ دولاراً).

الشكل ٣
استخدام الأونكتاد لأليات تمويل "توحيد الأداء"، ٢٠٠٨-٢٠١٥
(بآلاف الدولارات)



ملاحظة: تشمل آليات تمويل "توحيد الأداء" مساهمات الشركاء المحددين والصناديق الائتمانية المتعددة الجهات المانحة. وهذان النوعان من الصناديق متكاملان ويستخدمان لدعم العمليات المشتركة للأمم المتحدة (للاطلاع على تفصيل للمساهمات، انظر TD/B/WP/279/Add.2، الجدول ٧).

مساهمات الشركاء المحددين

٢٥- مساهمات الشركاء المحددين هي مساهمات مباشرة إلى وكالة واحدة أو أكثر مقدمة من جهة مانحة واحدة أو أكثر لدعم التنسيق فيما بين الوكالات. ففي عام ٢٠١٥ ظل الأونكتاد يتلقى مساهمات من شركاء محددين مثل وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا وغيرها من الوكالات من خلال الاتفاقات الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمتعلقة بالمساهمات المقدمة من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٢٦- فعلى سبيل المثال، تلقى الأونكتاد مساهمات بمبلغ ١٦٠ ٥٠٠ دولار و٤٥١ و٨٦ دولاراً لتنفيذ مشاريع في إثيوبيا وزامبيا، على التوالي.

٢٧- وفيما يتعلق بالمشاريع الممولة من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، تلقى الأونكتاد في عام ٢٠١٥ مساهمة قدرها ٣٦ ٣٠٠ دولار لمواصلة تنفيذ مشروع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومساهمة قدرها ٧٧ ٠٠٠ دولار لمواصلة تنفيذ مشروع في جمهورية تنزانيا المتحدة. وينفذ كلا المشروعين بصورة مشتركة مع وكالات أخرى من مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

دور آليات التمويل المجمع التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠: مثال استخدام الأونكتاد "صندوق تحقيق النتائج معاً"

إن إطار الميزانية المشتركة الذي استحدثته الأمم المتحدة في البداية لفائدة البلدان الرئيسية التي تعتمد نهج "توحيد الأداء" (<https://undg.org/home/guidance-policies/delivering-as-one/delivering-as-one-background/>) والذي أصبح الآن مفتوحاً للبلدان كافة، قد عُزز في السنوات الأخيرة لأنه يؤدي إلى زيادة فعالية حشد الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي وإلى إقامة حوار أكثر شفافية مع الجهات المانحة. وضمن هذا الإطار، تظطلع آليات التمويل المجمع التابعة للأمم المتحدة، مثل "صندوق تحقيق النتائج معاً"، بدور حاسم.

ويهدف صندوق تحقيق النتائج معاً، الذي تدعمه النرويج وألمانيا وأيرلندا وإسبانيا وهولندا، إلى تحقيق درجة أفضل من التأثير والاتساق على صعيد السياسات من خلال دمج الأطر المعيارية المعززة على الصعيد القطري. ومن منظور خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، يُعتبر الصندوق آلية مفيدة تكمل الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة على المستوى القطري (صناديق "وحدة عمل الأمم المتحدة").

والبلدان المؤهلة هي البلدان التي تعتمد نهج "توحيد الأداء" مع أحد صناديق "وحدة عمل الأمم المتحدة" العاملة بالفعل. ويُستخدم صندوق تحقيق النتائج معاً لتمويل البرامج المشتركة فيما بين الوكالات، المستحدثة في سياق أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة تحت قيادة المنسق المقيم.

وفي عام ٢٠١٥، مكّن الأونكتاد، بفضل دوره الريادي داخل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، من الاستفادة بنجاح من جميع فرص التمويل التي يتيحها صندوق تحقيق النتائج معاً في مجالات السياسات المتصلة بالتجارة في كابو فيردي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

دال - تمويل الخبراء المعاونين

٢٨ - بالإضافة إلى مصادر التمويل المذكورة أعلاه، تدعم بعض الجهات المانحة برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين الذي يجري تنفيذه في إطار برنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين. وفي عام ٢٠١٥، ساهمت ألمانيا فقط في هذا البرنامج بخبيرين معاونين (انظر الوثيقة TD/B/WP/2779/Add.2، الجدول ٦).

٢٩ - ويوفر برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين فرصة فريدة للشباب المهنيين للمشاركة في العمل التحليلي والتنفيذي الذي تضطلع به المنظمة. ونظراً إلى أهميته، تجدد الأمانة دعوة الجهات المانحة التي يسعها تمويل الخبراء المعاونين إلى النظر في تقديم مثل هذا التمويل.

ثانياً - النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

٣٠- في عام ٢٠١٥، بلغ إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٣٩,٦ مليون دولار، أي بزيادة بنسبة ٢ في المائة عن عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بمصادر التمويل، انخفضت النفقات في إطار الصناديق الائتمانية انخفاضاً طفيفاً إلى ٣٤,٦ مليون دولار، ومثلت ٨٧,٥ في المائة من مجموع النفقات، بينما قفزت النفقات الممولة من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية قفزة قوية لتصل إلى ١٠,٣ في المائة من مجموع النفقات وانخفضت في إطار آليات تمويل "توحيد الأداء" إلى ٠,٩ مليون دولار (الجدول ١).

الجدول ١

نفقات التعاون التقني حسب مصادر الأموال، ٢٠١٢-٢٠١٥

(بآلاف الدولارات)

٢٠١٥						
التغير عن العام السابق (بالنسبة المئوية)	النسبة المئوية من المجموع	المبلغ	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
[٠,٦]	٨٧,٥	٣٤ ٦٠٠	٣٤ ٨٠٥	٣٥ ٧٢٧	٣٣ ٠٧٦	الصناديق الاستثمارية
٤٥,٦	١٠,٣	٤ ٠٨٠	٢ ٨٠٢	٤ ١١٥	٢ ٦٣٤	البرنامج العادي للأمم المتحدة وحساب التنمية
[٢٥,٣]	٢,٢	٨٧٧	١ ١٧٤	٦١٧	٦٠١	آليات تمويل "توحيد الأداء" ^(أ)
٢,٠	١٠٠,٠	٣٩ ٥٥٧	٣٨ ٧٨٠	٤٠ ٤٥٩	٣٦ ٣١١	المجموع

ملاحظة: تعكس المجاميع قيماً مقربة (انظر الوثيقة TD/B/WP/279/Add.2، الجدول ١).

(أ) حلت آليات تمويل "توحيد الأداء" محل الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة وصندوق وحدة عمل الأمم المتحدة المستخدمة سابقاً من أجل تحسين إظهار توسع الأنشطة التي تُنفذ في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية في السنوات الأخيرة. وتُفحّت البيانات الواردة في هذا الجدول لتعكس هذا التغيير.

ألف - نوع المشاريع

٣١- تُنفذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعيد الأقليمي والإقليمي والقطري. وتهيمن المشاريع القطرية والأقليمية على أنشطة التعاون التقني، وقد مثلت نسبة ٩٢ في المائة من مجموع نفقات أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠١٥ (الشكل ٤).

٣٢- والمشاريع الأقليمية هي مشاريع مواضيعية تتيح للبلدان النامية أنشطة تغطي أكثر من منطقة جغرافية واحدة. وفي عام ٢٠١٥، بلغت النفقات في إطار هذه المشاريع ١٥,٥ مليون دولار، ما يمثل ٣٩ في المائة من مجموع النفقات. واستُخدمت هذه الأموال لتنفيذ ٨٦ مشروعاً أقليمياً ترتب عليها نفقات في عام ٢٠١٥، بما في ذلك ٢٣ مشروعاً ممولاً من حساب التنمية. وغطت هذه المشاريع جميع مجالات عمل الأونكتاد، وبخاصة إدارة الديون، والعملية واستراتيجيات التنمية، واتجاهات وقضايا الاستثمار المباشر الأجنبي، وتيسير الاستثمار.

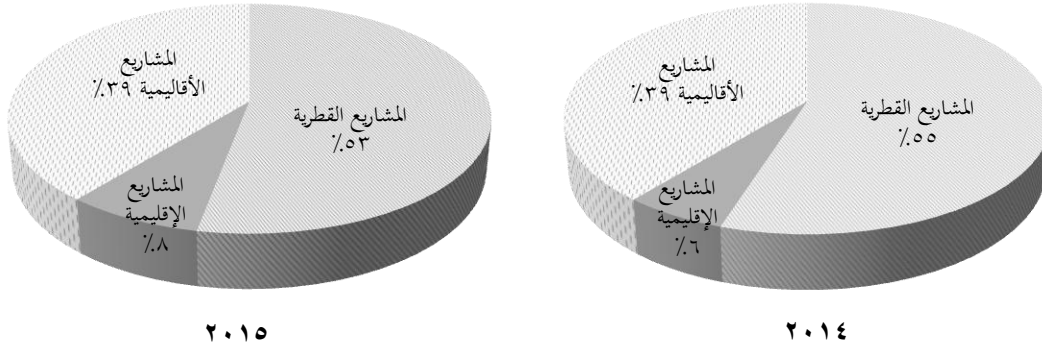
٣٣- وبلغ مجموع النفقات على المشاريع القطرية ٢٠,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ومثل نسبة ٥٣ في المائة من مجموع النفقات. وظلت مواضيع تحديث وإصلاح النظم الجمركية (النظام الآلي للبيانات الجمركية)، وإدارة الديون (نظام إدارة الديون والتحليل المالي) وتيسير الاستثمار المواضيع المهيمنة على المشاريع القطرية. ومعظم المشاريع القطرية ممولة إما ذاتياً أو من موارد تتيحها جهات مانحة من برامجها الخاصة بالمعونة الثنائية.

٣٤- وازدادت النفقات الإجمالية على المشاريع الإقليمية من ٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٣,١ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، ارتفع نصيب المشاريع الإقليمية في النفقات الإجمالية من نسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وبلغ مجموع النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية معاً ٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ومثل ٦١ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٥، وهي نفس النسبة التي كانت في عام ٢٠١٤.

الشكل ٤

نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، كنسبة مئوية من مجموع النفقات،

٢٠١٥-٢٠١٤



باء- التوزيع الجغرافي

٣٥- من أصل ٢٤ مليون دولار أنفقت على المشاريع القطرية والإقليمية، أنفق ١٢,٥ مليون دولار لتنفيذ مشاريع في أفريقيا (١١ مليوناً لمشاريع قطرية، و ١,٥ مليون لمشاريع إقليمية). وبالمقارنة بعام ٢٠١٤، ازداد مجموع النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية الأفريقية بنسبة ١٩ في المائة، وذلك، أساساً، بسبب تنفيذ عدد أكبر من المشاريع في مجالات النقل وتيسير التجارة، وتيسير الاستثمار، فضلاً عن قدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات. كما ازداد نصيب المشاريع الإقليمية القطرية الأفريقية في مجموع نفقات التعاون التقني من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٥ (الشكل ٥).

٣٦- وانخفضت النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ من ٨,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٥,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ما يشكل هبوطاً

بنسبة ٣٢ في المائة. ونتيجةً لذلك، هبط نصيب المشاريع القطرية والإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ كنسبة مئوية من مجموع النفقات من ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥. ويرجع هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى انخفاض النفقات بمقدار ٢,٤ مليون دولار في مجالي النقل وتيسير التجارة.

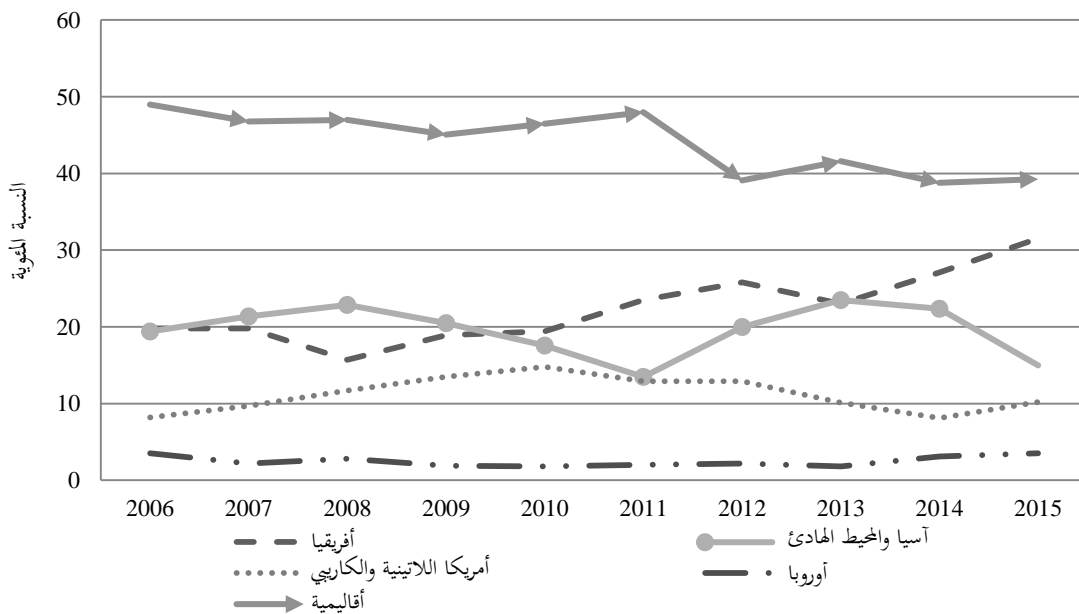
٣٧- وبلغت النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، أي بزيادة بنسبة ٢٨ في المائة، عن العام السابق. ويرجع ازدياد النفقات المسجل في هذه المنطقة في عام ٢٠١٥، بصورة رئيسية، إلى ازدياد الإنفاق على النقل وتيسير التجارة بمقدار ١,١ مليون دولار. وارتفع نصيب المشاريع القطرية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد من نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى نسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٨- وبلغت النفقات على المشاريع القطرية في أوروبا ١,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥، بما في ذلك، بوجه خاص، مشروع يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في البوسنة والهرسك. وفي أمريكا الشمالية، نُفذ مشروع يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في إدارة الجمارك في سان بيير وميكلون، وبلغ مجموع ما أنفق عليه ٤٣٠ ١٨٧ دولاراً في عام ٢٠١٥.

الشكل ٥

نفقات التعاون التقني حسب المنطقة، كنسبة مئوية من مجموع النفقات السنوية،

٢٠١٥-٢٠٠٦



ملاحظة: لم تؤخذ في الاعتبار، في حساب الأنصبة الإقليمية لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا، سوى النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية؛ ولم يُدرج نصيب أمريكا الشمالية في الشكل إذ لم تتعدَّ نسبته ٠,٥ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني في عام ٢٠١٥.

٣٩- وتولى أقل البلدان نمواً الأولوية في استراتيجية الأونكتاد المتعلقة بتقديم خدمات التعاون التقني. ففي عام ٢٠١٥، ازدادت نفقات التعاون التقني لدعم تلك البلدان بنسبة ٢٣ في المائة لتبلغ ١٨,٩ مليون دولار (انظر الجدول ٢). وازداد نصيب أقل البلدان نمواً في مجموع نفقات التعاون التقني من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى رقم قياسي قدره ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وبالمقارنة بعام ٢٠١٤، شاركت أقل البلدان نمواً مشاركة أكثر فعالية في المشاريع الإقليمية والأقليمية، وازدادت النفقات على المشاريع القطرية في تلك البلدان أيضاً زيادة جوهرية - بنسبة ٣٩ في المائة. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي في الإنجاز، فإن الصندوق الاستثماري للأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً لم يتلق أية مساهمات في عام ٢٠١٥. وكما أكدت الفقرة ٧ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٢٦(د-٦٢) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فإن البلدان المتقدمة وغيرها من الجهات الشريكة في التنمية التي يسعها تقديم مساهمات متعددة السنوات إلى الصندوق مدعوة إلى القيام بذلك.

الجدول ٢

نفقات التعاون التقني حسب المنطقة، ٢٠١٢-٢٠١٥

(بآلاف الدولارات)

	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	النسبة المئوية
المجموع	٣٩ ٥٥٧	٣٨ ٧٨٠	٤٠ ٤٥٩	٣٦ ٣١١	١٠٠,٠
أفريقيا ^(١)	١٢ ٤٧٦	١٠ ٥٢٦	٩ ٣١٢	٩ ٣٦٣	٣١,٥
آسيا والمحيط الهادئ ^(١)	٥ ٩٤٢	٨ ٧٠٠	٩ ٥٢١	٧ ٢٦٨	١٥,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ^(١)	٤ ٠٤٣	٣ ١٦٠	٤ ٠٩٣	٤ ٧٠١	١٠,٢
أوروبا ^(١)	١ ٣٧٨	١ ١٨٣	٧١٧	٧٨٤	٣,٥
أمريكا الشمالية ^(١)	١٨٧	١٦٧	-	-	٠,٥
مشاريع أقليمية	١٥ ٥٣١	١٥ ٠٤٥	١٦ ٨١٥	١٤ ١٩٤	٣٩,٣
نصيب أقل البلدان نمواً منها	١١ ١٥١	١٥ ٣٥١	١٦ ٢٤٠	١٥ ٢٠١	٤٧,٧

٤٠- تعترف ولاية الدوحة بالإطار المتكامل المعزز كآلية رئيسية لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً وتدعو الأونكتاد إلى تكثيف وتعزيز مساهمته فيه. وفي عام ٢٠١٥، أحرز عدد متزايد من أقل البلدان نمواً، من خلال تنفيذ أنشطة في ذلك الإطار، تقدماً في إدراج سياساته التجارية في صلب خططه الإنمائية الوطنية، وحدد الأولويات المتصلة بالتجارة، ونفذ مصفوفات العمل بشأنها.

٤١- وأجريت تحديثات للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في الفترة الممتدة من أواخر عام ٢٠١٤ إلى أوائل عام ٢٠١٦، ونظمت حلقات عمل للتصديق عليها لفائدة جيوتي وإثيوبيا ومالي وموزامبيق والنيجر. وعلى مستوى الفئة ٢ من الصندوق الاستثماري للإطار

المتكامل المعزز، ساعد الأونكتاد في عام ٢٠١٥ بنن في صياغة سياستها الوطنية الخاصة بتنمية التجارة وفي إجراء دراسات عن التجارة في الخدمات، وتيسير التجارة والنقل، والعلامات الجغرافية. وأقرت هيئة الإطار المتكامل المعزز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بدعم فني من الأونكتاد، مشروع اقتراح بشأن دمج التجارة في التنمية في غامبيا، وبدأ تنفيذه في بداية عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، ساعد الأونكتاد حكومة بوركينا فاسو على وضع خطة تفعيل متوسطة الأجل لضمان تنفيذ التوصية المدرجة في تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري الذي أُجري في عام ٢٠١٤ تنفيذاً فعالاً.

ثالثاً- الهيكل وسير العمل

ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

الترشيد المواضيعي

٤٢- في عام ٢٠١٥، واصلت الأمانة جهودها الرامية إلى تعزيز أنشطة التعاون التقني. واستحدثت مجموعة أدوات الأونكتاد (*UNCTAD Toolbox*) التي تضم ٢٩ منتجاً من منتجات التعاون التقني الذي تضطلع به الأمانة في أربعة مجالات مواضيعية هي: تحويل الاقتصادات وتحسين القدرة التنافسية؛ ومعالجة نقاط الضعف وتعزيز القدرة على التكيف؛ وتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الإدارة؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم^(٦). وهذه المواضيع العريضة تعكس المجالات الأساسية التي يمكن فيها للمساعدة التقنية للأونكتاد أن تحقق تأثيراً جوهرياً في مجال الأهداف الإنمائية المستدامة.

٤٣- وقد صُنفت المنتجات الـ ٢٩ ضمن فئات وفقاً لطبيعة الأنشطة. ويشمل كل موضوع عدداً من المنتجات الصادرة عن مختلف شعب الأونكتاد. وأكبر منتجين من هذه المنتجات هما النظام الآلي للبيانات الجمركية ASYCUDA ونظام إدارة الديون والتحليل المالي DMFAS اللذان مثلاً ٤٤ في المائة و ١٣ في المائة، على التوالي، من مجموع منتجات الأونكتاد في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن العديد من منتجات التعاون التقني للأونكتاد هي منتجات راسخة تماماً ومعترف بها على نطاق واسع من جانب البلدان المستفيدة، فقد استحدثت الأونكتاد مؤخراً منتجات جديدة لتلبية المتطلبات الناشئة في البلدان النامية. وتشمل هذه المنتجات برنامج التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية، وبرنامج تيسير التجارة، والمحاسبة والإبلاغ الخاصان بالشركات، والاستعراضات الوطنية للصادرات "الخضراء". وتوفر مجموعة الأدوات للبلدان المستفيدة والجهات المانحة على السواء فكرة واضحة عن نوع خدمة التعاون التقني التي يعرضها الأونكتاد.

(٦) http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/osc2015d6_en.pdf (accessed 13 June 2016)

٤٤- والمجموعات الـ ١٨ - ١٧ مجموعة مواضيعية ومجموعة إضافية عن خدمات ومشاريع الدعم، ناتجة عن تبسيط وترشيد التعاون التقني للأونكتاد في الأعوام السابقة - مصنفة أيضاً ضمن أربعة مجالات مواضيعية. وارتباطها بالمواضيع والمنتجات مبين في الجدول ٣ الذي ستستعرضه الأمانة دورياً ليعكس البرنامج المتطور لعمل الأونكتاد، وذلك، مثلاً، إدراج منتجات تعاون تقني جديدة.

٤٥- ويعتمد التزام الأمانة بتعزيز مشاريع التعاون التقني، جزئياً، على دعم الحكومات المانحة. وتتصل الأمانة بصورة منتظمة بالحكومات المانحة لتطلب إذناً بإقفال المشاريع أو بتسديد مبالغ متبقية أو نقلها إلى أنشطة أخرى. ولا يتم تنفيذ هذه العمليات دون موافقة رسمية من الجهات المانحة. وفي عام ٢٠١٥، أوقفت الأمانة مالياً ٢٧ مشروعاً وأطلقت ٤٦ مشروعاً جديداً^(٧). وفي المجموع، بلغ عدد المشاريع التنفيذية التي ترتبت عليها نفقات ٢٤٢ مشروعاً في عام ٢٠١٥: أي أقل بمقدار ٢٠ مشروعاً عن العدد في عام ٢٠٠٨ الذي أخذت فيه إجراءات للحد من التجزؤ.

الجدول ٣

التعاون التقني حسب المجموعة والموضوع والمنتج

المجموعة	الموضوع	المنتج
	A	تحويل الاقتصادات وتحسين القدرة على المنافسة
VII	A1	استعراضات سياسات الاستثمار
I	A2	استعراضات سياسات الخدمات
I	A3	استعراضات أطر السياسات التجارية
XV	A4	استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار
XIII	A5	التجارة الإلكترونية وبرنامج الإصلاح القانوني
VIII	A6	أدلة الاستثمار
II	A7	التدابير غير التعريفية
III	A8	الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء
I	A9	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
I-XVIII	A99	أخرى
	B	معالجة نقاط الضعف وبناء القدرة على التكيف
XVI	B1	دعم الإخراج من فئة أقل البلدان نمواً
XI	B2	نظام إدارة الديون والتحليل المالي
X	B3	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
XVII	B4	الإطار المتكامل المعزز

(٧) للاطلاع على معلومات عن المشاريع الجديدة والمقفلة في عام ٢٠١٥، انظر الوثيقة TD/B/WP/279/Add.2، الجدول ١٢.

المجموعة	الموضوع	المنتج
XVII	B5	قواعد المنشأ، والإشارات الجغرافية، والوصول إلى الأسواق
V	B6	خريطة طريق القطن الأفريقي
III	B7	مبادرة التجارة البيولوجية
I-XVIII	B99	أخرى
C		تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الإدارة
IV	C1	استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة
VIII	C2	نظم اللوائح التنظيمية الإلكترونية والتسجيل الإلكتروني
XII	C3	برنامج تيسير التجارة
XII	C4	النظام الآلي للبيانات الجمركية
X	C5	برنامج الأونكتاد للإحصاءات
IX	C6	المسؤولية الاجتماعية للشركات - المبادرة الخاصة بالبورصات المستدامة
IX	C7	المحاسبة والإبلاغ الخاصان بالشركات
I-XVIII	C99	أخرى
D		تمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم
II	D1	برنامج التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية
VII	D2	اتفاقات الاستثمار الدولية
IX	D3	مشروع إمبيرتك والروابط التجارية
X	D4	المعهد الافتراضي
XIV	D5	دورة عن القضايا الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة ١٦٦)
XIV	D6	برنامج التدريب التجاري في مجال الموائئ
I-XVIII	D99	أخرى
I-XVIII	D1	أخرى

أوجه التآزر بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد

٤٦- وفقاً لما ورد في الفقرة ١٧٨ من اتفاق أكرا، وما أكدته الفقرة ١ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٢٦(د-٦٢) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تواصلت الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد. وفي عام ٢٠١٥، تحققت أوجه تآزر أكبر بين برامج التعاون التقني والعمل في مجالي التحليل وبناء توافق الآراء في مجالات مختلفة من عمل الأونكتاد.

٤٧- ففي مجال تيسير التجارة مثلاً، قدم الأونكتاد مساعدة تقنية إلى البلدان المستفيدة لمساعدتها على الاستعداد لإخطار منظمة التجارة العالمية بقدراتها على صعيد التنفيذ ولتعزيز

أطرها الدستورية من خلال اللجان الوطنية لتيسير التجارة. واستفاد الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية التي قدمها، من الأعمال البحثية التي أجراها سابقاً بشأن تنفيذ تدابير تيسير التجارة وعمل اللجان الوطنية لتيسير التجارة، وساهمت تلك المساعدة، بدورها، في إجراء بحوث جديدة مثل تحليل الروابط القائمة بين تنفيذ تدابير تيسير التجارة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشكلت نتائج هذه البحوث والمساعدة التقنية رافداً للمبادلات الحكومية الدولية وعززت النظام المتعدد الأطراف، وذلك، مثلاً، من خلال عقد الفريق الوزاري المعني بتيسير التجارة والتابع للأونكتاد خلال المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٤٨- واستعراضات سياسات الاستثمار هي مثال آخر يبيّن التأزر القائم بين أركان العمل الثلاثة. فاستعراض سياسة الاستثمار يبدأ بدراسة تشخيصية تقدم مجموعة من التوصيات الشاملة حول كيفية تحسين بيئة الاستثمار من أجل جذب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي. وترافق عملية النشر عملية استعراض حكومية دولية يجريها النظراء. ولدى نشر استعراض سياسة الاستثمار، تقدم مساعدة تقنية لدعم تنفيذ التوصيات. وبعد مرور نحو خمس سنوات على إنهاء هذا الاستعراض، يقيم الأونكتاد تنفيذ التوصيات ويقدم اقتراحات إضافية بشأن المزيد من المساعدة التقنية. وتشير النتائج التي أسفرت عنها استعراضات سياسات الاستثمار إلى أن اتباع نهج متكاملة ومتعددة الأفرع في صوغ سياسات الاستثمار ينطوي على ميزة حقيقية. وتشهد البلدان في العادة ارتفاعاً مباشراً في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوافدة عقب تنفيذ استعراضات سياسات الاستثمار، وتحسناً ملحوظاً في بيئات الاستثمار لديها.

التعاون بين الشعب

٤٩- واصلت لجنة استعراض المشاريع الاضطلاع بدورها المركزي باعتبارها الآلية الداخلية التي تكفل الاتساق والتعاون بين الشعب بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون التقني. واللجنة هي آلية مشتركة بين الشعب تهدف إلى اتخاذ قرارات جماعية بشأن عمليات المساعدة التقنية وجمع الأموال التي يقوم بها الأونكتاد. ووضع اختصاصاتها الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٨ وجرى مراجعة هذه الاختصاصات في عام ٢٠١٥ لتشمل التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تقرير مراجعة الحسابات ٢٠١٣/١٠٢) ولتحدد بشكل أفضل أدوار اللجنة، بما فيها دورها في عملية استعراض المشاريع^(٨). وعلاوة على ذلك، أخذت مراجعة اختصاصات اللجنة في الحسبان الجهود الأخيرة التي بذلها الأونكتاد لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في مشاريعه الخاصة بالتعاون التقني^(٩).

(٨) لا تزال الاختصاصات قيد المراجعة لضمان اتساقها مع الاستعراض الجاري للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم الإدارة القائمة على النتائج في مشاريع الأونكتاد.

(٩) أعد الأونكتاد قائمة مرجعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في مشاريع التعاون التقني، ويتولى حالياً قيادة هذه القائمة.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٥، عقدت اللجنة اجتماعين بحضور مباشر لمناقشة القضايا المتعلقة بإدارة التعاون التقني، بما في ذلك استعراض اختصاصات اللجنة وحشد الموارد. وعلاوة على ذلك، يتواصل أعضاء اللجنة - أي جهات الوصل في الشعب - مع موظفي دائرة التعاون التقني بشكل منتظم بشأن القضايا المتعلقة بتحقيق الاتساق في تنفيذ أنشطة التعاون التقني.

٥١ - وواصلت شعب الأونكتاد تعزيز التعاون فيما بينها في عام ٢٠١٥ بغية تنفيذ أنشطة التعاون التقني بفعالية. وعلى سبيل المثال، تم، في إطار متابعة استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في عُمان، تنظيم حلقة دراسية لواقعي السياسات المعنيين بإعداد استراتيجية الابتكار. ونظراً إلى وثاقه صلة قضايا الملكية الفكرية باستراتيجية الابتكار، فقد عملت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات مع شعبة الاستثمار والمشاريع على إنجاز الحلقة الدراسية. ويؤخى المزيد من التعاون بين الشعبتين في عام ٢٠١٦ لتلبية الاحتياجات المحددة المتعلقة ببناء القدرات في مجال الملكية الفكرية والتي تم تحديدها خلال الحلقة الدراسية. وجمعت معارف ثلاث شعب لضمان نجاح تنفيذ مشروع يتعلق بتطوير القدرات من أجل تيسير التجارة الفلسطينية: شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية (الاقتصاد الفلسطيني)، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات (تيسير التجارة والشؤون اللوجستية) وشعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية (الشؤون الجنسانية والبيئة). كما أن المعهد الافتراضي وبرنامج الفقرة ١٦٦، بحكم طبيعة أنشطتهما، يعتمدان اعتماداً كبيراً، في التنفيذ، على خبرة الزملاء العاملين في شعب الأونكتاد وعلى تعاونهم.

التعاون بين الوكالات

٥٢ - في عام ٢٠١٥، واصل الأونكتاد تعاونه النشط مع الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل زيادة فعالية التعاون التقني. وتمكّن الأونكتاد، بفضل تقاسم المعلومات وتجميع الموارد والاستفادة من الميزات النسبية لكل شريك، من تحقيق المزيد من الإنجازات بموارد محدودة وبشكل أكثر فعالية.

٥٣ - وثمة أمثلة عديدة تبين أهمية الشراكة بين الوكالات لتحقيق النتائج. وأحد الأمثلة البارزة هو الإطار المتكامل المعزز الذي يعمل فيه الأونكتاد على نحو وثيق مع وكالات شريكة أخرى، منها صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، من أجل دعم أقل البلدان نمواً في استخدام التجارة كأداة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر والتنمية المستدامة.

٥٤ - وتعد المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية مثلاً جيداً آخر على الكيفية التي يتعاون بها الأونكتاد، بوصفه الوكالة التي تتولى القيادة، مع الوكالات الأخرى (١٤ وكالة) في تنفيذ عمليات مشتركة على المستوى القطري لتقديم مساعدة من أجل التجارة. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشارك الأونكتاد، بوصفه عضواً

في الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في عمل ١٣ وكالة أخرى لتحسين توافر وجودة الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووقع الأونكتاد أيضاً اتفاق تنفيذ مع البنك الدولي لاستعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، ويركز التعاون على عنصر المدفوعات الإلكترونية لاستراتيجية التجارة الإلكترونية. وفي مجال السلع الأساسية، أنشأ الأونكتاد شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تمكين روابط الإنتاج المحلي في قطاع الموارد المعدنية.

الطلبات الواردة من البلدان النامية

٥٥ - بغية تحسين إمكانية تتبع الطلبات الواردة من البلدان النامية، بدأ الأونكتاد، في أواخر عام ٢٠١٥، العمل على إنشاء قاعدة بيانات للطلبات الرسمية المتعلقة بالتعاون التقني الذي يضطلع به. وعرضت قاعدة البيانات الجديدة على الدول الأعضاء في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وستدار لغاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(١٠). وتوفر قاعدة البيانات معلومات رئيسية - مثل البلدان المستفيدة، والمواضيع، والميزانية وتوفر الأموال - عن الطلبات الرسمية التي تلقاها الأونكتاد منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وستحدّث قاعدة البيانات الجديدة بانتظام وستحل محل القائمة الإرشادية للطلبات الرسمية الخاصة بمساعدة الأونكتاد التي كانت تعدها الأمانة في السنوات السابقة سنوياً.

٥٦ - ولما كان الأونكتاد يعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الخارجة عن الميزانية لتقديم المساعدة التقنية، فإن عدم تقديم الدعم المالي الكافي من الجهات المانحة يشكل أكبر التحديات التي يواجهها في تلبية الطلبات الواردة من البلدان النامية. ووفقاً للبيانات الأولية، تلقى الأونكتاد ٦٥٢ طلب مساعدة تقنية خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وحسب الأونكتاد كلفة هذه الطلبات بمبلغ ٦٠,٢ مليون دولار^(١١). وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، لم يكن قد تم تأمين أموال تليها إلا ٦١ في المائة من تلك الطلبات. وبغية تغطية نسبة الـ ٣٩ في المائة المتبقية، يلزم حشد زهاء ٣٧,٢ مليون دولار. ويمكن أيضاً أن تتسع فجوة التمويل هذه أكثر في الأجل المتوسط مع بدء تنفيذ البلدان النامية خطة عمل التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومع ازدياد الطلب على المساعدة التقنية الخاصة بالتجارة والمسائل المتصلة بها في السنوات المقبلة.

٥٧ - وبينما يواصل الأونكتاد بذل جهود قوية لحشد الأموال من الجهات المانحة التقليدية والناشئة، فإنه يسعى أيضاً إلى تحديد أنجع أسلوب من حيث الكلفة لتوفير التعاون التقني حسب الطلب. واستُحدثت منهجية تنفيذ جديدة - التعلم المختلط - لأنشطة بناء القدرات.

(١٠) .See <http://unctad.org/projects/tc/en/Pages/Requests.aspx> (accessed 13 June 2016)

(١١) سيزداد هذا الرقم متى تم حساب كلفة جميع الطلبات.

ويجمع هذا النهج الجديد بين التعلم الإلكتروني وحلقات العمل التي تعقد بحضور مباشر، وقد ثبت أنه أسلوب ناجح لتقاسم المعارف وبناء القدرات. ويطبق هذا النهج حالياً على العديد من أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك دورات برنامج التدريب التجاري. وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وبرنامج الفقرة ١٦٦، والمعهد الافتراضي.

٥٨- وفي عام ٢٠١٥، استحدث الأونكتاد منتجات أو مشاريع ابتكارية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة من أجل تحسين تلبية احتياجات البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، وضع الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك، وحدة لقياس الأداء تعرف باسم ASYPM وتعني وحدة نظام أسيكودا لقياس الأداء. وتستند الوحدة إلى البيانات الجمركية في نظام أسيكودا كأساس لدراسة الاتجاهات التشغيلية ورصد مؤشرات الأداء والتمكين من اتخاذ القرارات. وفي عام ٢٠١٥، أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية أول بلد يطلب مساعدة لاعتماد هذه الوحدة الجديدة. وهناك مبادرة أخرى أطلقها الأونكتاد باسم Business Schools for Impact تهدف إلى لفت انتباه طلاب المدارس التجارية إلى أهداف التنمية المستدامة. وهي توفر منصة للطلاب والمدرسين والعاملين في مجال تقييم الأثر لمناقشة المواضيع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. كما أنها تتيح كراسات تدريب حول تقييم الأثر ودراسات حالات فردية وفرصاً للتدريب الداخلي للاستفادة منها في منهاج المدارس التجارية. وأشاد تقييم مستقل بهذه المبادرة بوصفها صاحبة رؤية حقاً وذلك بسبب الطريقة التي جعلت بها أهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من نطاق المشروع، حتى قبل الإعلان عن هذه الأهداف بوقت طويل.

المبادرات الجديدة لتعزيز الإدارة والتقييم القائمين على النتائج

٥٩- في عام ٢٠١٥، واصل الأونكتاد تطبيق الإدارة القائمة على النتائج في مجال التعاون التقني. وقد وفرت "المبادئ التوجيهية لتطبيق الإدارة القائمة على النتائج فيما يتعلق بمشاريع التعاون التقني"^(١٢)، التي أصدرتها الأمانة في عام ٢٠١٢، إرشادات عامة لجميع مديري المشاريع بشأن استخدام نهج إداري منطقي لتعميم استخدام الإدارة القائمة على النتائج في مشاريع التعاون التقني.

٦٠- غير أن الممارسات والنهج المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج في تصميم وتنفيذ المشاريع ظلت تتغير عبر شعب الأونكتاد، رهنأً بمتطلبات الجهات المانحة. وفي عام ٢٠١٦، سيصدر الأونكتاد مبادئ توجيهية جديدة لتنسيق الممارسات على مستوى المنظمة ووضع مجموعة معايير دنيا للإدارة القائمة على النتائج يمكن أن تليها جميع المشاريع. وستضمن هذه المعايير التركيز على النتائج خلال كل مرحلة من دورة المشروع، على النحو التالي:

(أ) تصميم المشروع، من خلال أمور منها تحسين البحوث المتعلقة بالأسواق، وتحديد المخاطر، وإيجاد صلات أوضح بين أنشطة ونواتج المشروع وأهداف التنمية المستدامة، ووضع مؤشرات لقياس إنجاز الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل؛

(١٢) متاحة في الموقع https://intranet.unctad.org/Documents/guidelines_results.pdf (accessed 16 June 2016)

- (ب) تنفيذ المشروع، من خلال أمور منها زيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات، ووضع خطة لرصد التقدم المحرز صوب تنفيذ الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل؛
- (ج) تقييم المشروع، من خلال أمور منها الأموال المخصصة ومتطلبات تقديم التقارير عن النتائج والدروس المستخلصة، التي ستعكس على عملية اتخاذ القرارات وعلى تخطيط المشاريع في المستقبل.
- ٦١- وستستكمل المبادئ التوجيهية بمجموعة من النماذج والقوائم المرجعية لتقديم مشاريع التعاون التقني وإقرارها.
- ٦٢- وفيما يتخطى التركيز على النتائج في جميع مشاريع التعاون التقني الجديدة، ينظر الأونكتاد الآن في برامج التعاون التقني القائمة لينقح الإطار المنطقي على مستوى البرنامج، حسب المطلوب، ويضع تعاريف أقوى وأكثر اتساقاً للنتائج القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في جميع أنحاء المنظمة، مع ربط برامج التعاون التقني بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات على مستوى البرنامج بقياس النتائج.
- ٦٣- وستتيح المبادرات الجديدة زيادة اتساق ومنهجية جمع المعلومات عن النتائج وتوحيد هذه المعلومات على مستوى المنظمة لأغراض التعلم واتخاذ القرارات.

جمع الأموال

- ٦٤- بذلت الأمانة في عام ٢٠١٥ جهوداً كبيرة لتحسين توفير المعلومات عن العرض والطلب المتعلقين بالتعاون التقني للأونكتاد وتأثيره، وذلك ابتغاء زيادة تعبئة الموارد. ففيما يتعلق بالعرض، توفر مجموعة أدوات الأونكتاد *UNCTAD Toolbox* المنشورة حديثاً لمحة عامة عن منتجات التعاون التقني الرئيسية التي يعرضها الأونكتاد. وبغية تحسين الإبلاغ عن تأثير التعاون التقني للأونكتاد، أطلق على الموقع الشبكي للأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ باب جديد عنوانه "تعرف على المستفيدين". وفيما يتعلق بالطلب، أديرت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ قاعدة بيانات جديدة حول التعاون التقني للأونكتاد، كما ذكر سابقاً. ومن شأن ذلك أن يزيد من شفافية التعاون التقني للأونكتاد وأن يعزز طابعه الذي يقوده الطلب.
- ٦٥- وهناك مبادرة هامة أخرى لجمع الأموال قامت بها الأمانة وهي إنشاء آلية تمويل جديدة لمعالجة الطلبات المتعلقة الخاصة بالتعاون التقني. ومن شأن آلية التمويل المقترحة، التي تتألف من اجتماعات تنسيق دورية بين الجهات المانحة والمتلقيّة، أن تسهل استجابة الجهات المانحة للطلبات التي يتلقاها الأونكتاد من البلدان النامية بخصوص المساعدة التقنية وأن تساعد على سد فجوة التمويل في هذه المساعدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، عرضت آلية التمويل الجديدة وطرائق عملها على الدول الأعضاء كي تنظر فيها.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٦٦- يسلط هذا الفرع الضوء على الإسهامات الرئيسية للأونكتاد في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية في عملية تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٦٧- وكان عام ٢٠١٥ عاماً حاسماً بالنسبة إلى المجموعة، إذ تم تعزيز تأثيرها في منظومة الأمم المتحدة عن طريق المزيد من الآليات الرسمية. كما حسنت المجموعة تأثيرها على الصعيد القطري من خلال ازدياد استخدامها لصناديق "توحيد الأداء".

٦٨- وفي عام ٢٠١٥، مثل الأونكتاد وكالات أخرى غير مقيمة في اجتماعات الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجري هذا التمثيل بالتناوب كل سنة. وبما أن المجموعة مؤلفة بصورة رئيسية من وكالات غير مقيمة، فقد جمع الأونكتاد آراء مختلف وكالات المجموعة لي طرح على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مواقف مشتركة وتوصيات. وقد فعل ذلك لتوفير مشاركة كاملة للوكالات غير المقيمة في عملية "توحيد الأداء" بحيث تستفيد منظومة الأمم المتحدة من خبرتها في قضايا التجارة.

٦٩- وعزز الأونكتاد أيضاً شراكات رئيسية داخل المجموعة. وأحد الأمثلة على ذلك التعاون الذي تم بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية بواسطة مذكرة تفاهم وقعتها الوكالتان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، ساعدت تحليلاتهما وتوصياتهما السياساتية المشتركة على معالجة الاحتياجات الملحة للحكومات بشأن مواضيع ذات أولوية - مثل التجارة والعمالة - تتطلب حلولاً شاملة. ويعد هذا التعاون خطوة هامة لزيادة شرعية الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٠- وفي عام ٢٠١٥، أسهم الأونكتاد بنجاح في مبادرة "توحيد الأداء" وزاد تعزيز البرامج المشتركة، فساعد ذلك على إنشاء روابط معيارية وتشغيلية أقوى لتحقيق المزيد من الاتساق والتأثير والرؤية على الصعيد القطري. وشارك أيضاً بنشاط في صوغ جيل جديد من أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وخاصة في أوروبا وآسيا الوسطى. وستبدأ دورات هذه الأطر في عام ٢٠١٦.

٧١- وبعقد اجتماع المجموعة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، واصل الأونكتاد العمل الذي بدأه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن إنشاء صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة. ويتوقع أن يكمل هذا الصندوق الصناديق المتوفرة من خلال آليات تمويل "توحيد الأداء" القائمة وأن يدعم المجموعة في اتخاذ مبادرات سياساتية متفق عليها بشأن المجالات المواضيعية الرئيسية التي يتم الاسترشاد بها في تنفيذ البرامج المشتركة على الصعيد القطري. ولذا، فإن الجهات المانحة مدعوة إلى دعم هذه المبادرة وتوفير الموارد المناسبة لها.

مشاركة الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات في مبادرة "توحيد الأداء"

٧٢- فيما يلي العمليات^(١٣). التي نفذها الأونكتاد في عام ٢٠١٥ في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني والإقليمي تحت الشعار المشترك لمبادرة "توحيد الأداء":

(أ) الصعيد الوطني. شارك الأونكتاد والوكالات الشريكة في المجموعة المشتركة بين الوكالات في أطر الأمم المتحدة القائمة للمساعدة الإنمائية أو تجارب التخطيط المماثلة التالية:

'١' أفريقيا - كابو فيردي، وجزر القمر، وإثيوبيا، وليسوتو، ومدغشقر، وموزامبيق، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا؛

'٢' الدول العربية - مصر؛

'٣' آسيا والمحيط الهادئ - أفغانستان، وبوتان، والصين، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وفيت نام؛

'٤' أوروبا ورابطة الدول المستقلة - ألبانيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وجورجيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وتركيا، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان؛

'٥' أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - إكوادور، والسلفادور، وبنما، وأوروغواي.

(ب) الصعيد الإقليمي. تمثلت العمليات، التي ركزت أساساً على أوروبا ورابطة الدول المستقلة، في مبادرات مشتركة اتخذها برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى.

رابعاً - الاستنتاجات وآفاق المستقبل

٧٣- في عام ٢٠١٥، واصلت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية زيادة مساهماتها في الأونكتاد، وللمرة الأولى في العقد الماضي، بلغت المساهمات المقدمة من البلدان النامية أكثر من نصف مجموع المساهمات الواردة إلى الصناديق الاستثنائية للأونكتاد. ويدل ذلك على ازدياد طلب البلدان النامية على المساعدة التقنية للأونكتاد.

٧٤- وفي المقابل، هبطت المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة والمفوضية الأوروبية هبوطاً حاداً في عام ٢٠١٥. وللمرة الأولى منذ عشرين سنة، مثلت مساهمات البلدان المتقدمة أقل من نصف مساهمات البلدان النامية. وهذا الأمر يبعث عن القلق. فما لم يتواصل دعم التمويل من الجهات المانحة التقليدية، فإن الأونكتاد سيضطر إلى خفض مساعده التقنية للبلدان النامية

(١٣) للاطلاع على معلومات محدثة، انظر http://unctad.org/Sections/un_ceb/docs/ceb_2015_01_operations_

.en_RevSep.pdf (accessed 10 June 2016)

ذات الموارد المالية غير الكافية، بالرغم من طلبها الملح على دعمه التقني. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يزداد طلب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦. وسيزيد هذا الأمر الضغط على الموارد المالية المخصصة للتعاون التقني، المحدودة أصلاً. وبالتالي، فإن الأونكتاد يدعو الجهات المانحة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية إلى زيادة دعمها المالي له وتحسين إمكانية التنبؤ بالأموال بحيث يتمكن الأونكتاد من تحسين تخطيط تعاونه التقني في الأجلين المتوسط والطويل.

٧٥- والأونكتاد ملتزم بمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الخدمات التقنية المتصلة بالتجارة. وبغية الوفاء بهذا الالتزام، يتخذ الأونكتاد خطوات ابتكارية لتعزيز الإدارة الداخلية للتعاون التقني، وتحسين التواصل الخارجي، وحشد الأموال من الجهات المانحة التقليدية والمحتملة على السواء. ويعتبر نشر مجموعة أدوات الأونكتاد *UNCTAD Toolbox*، وإطلاق باب جديد بعنوان "تعرف على المستفيدين" في الموقع الشبكي للأونكتاد، وإدارة قاعدة بيانات جديدة بشأن الطلبات الرسمية للتعاون التقني للأونكتاد، أمثلة حديثة في هذا الصدد.

٧٦- إن الأونكتاد، إذ يتطلع إلى الأمام، سيواصل تحسين هيكل وأداء برنامج التعاون التقني الذي يضطلع به لجعله مناسباً للحقبة الجديدة من التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٦، سيركز عمل الأونكتاد على عدد من المبادرات الجديدة: إنشاء آليات تمويل جديدة لتحسين التوافق بين توفر الأموال والطب على التعاون التقني للأونكتاد، وتحديد الموقع الشبكي الخاص بالتعاون التقني للأونكتاد، وإنشاء صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة في إطار الفرقة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة والإنتاجية. وبوجه خاص، سينشئ الأونكتاد إطاراً مشتركاً على نطاق المنظمة ذا حد أدنى من معايير الإدارة القائمة على النتائج لأجل جميع برامج ومشاريع التعاون التقني.